الفصل الثاني :

الوعي السيكولوجي والحياة الحديثة

- دور علم النفس في الحياة المعاصرة.
- دور علم النفس في مجال الجريمة .
- تفسير الظاهرة الإجرامية .
- النزعة السيكوباتية .
- تعريف التعصب .
- شخصية المتطرف Extremist .

obeikan.com

obeikan.com

الفصل الثاني :

الوعي السيكولوچي والحياة الحديثة

دور علم النفس في الحياة المعاصرة :

في كل يوم تتسع آفاق علم النفس الحديث ورحابه ، وخاصة في جوانبه التطبيقية والعملية ، لتشمل مجالًا جديدًا من مجالات الحياة العصرية ، فإلى جانب فروع هذا العلم التقليدية كعلم النفس الاجتماعي والصناعي والتربوي والمهني والفسيولوجي الاكلينيكي والمرضى أو علم نفس الشواذ والهندسي والمعماري والقانوني والقضائي والعمالي والإداري والجنائي والعسكري ، إلى جانب عمليات فنية تقنية ، كالقياس والتقويم ، ودراسات الشخصية ، وعلم لنفس التجاري والسياسي والسياحي والإعلامي .

وعما قريب نتوقع أن يفرد علم النفس فرعًا من فروعه لكل مجال من مجالات الحياة العصرية ، فيصبح هناك علم نفس التلوث وعلم النفس الاقتصادي وعلم النفس التنموي والجمالي والفني والأدبي وما إلى ذلك . وإذا كنا نعيش في عصر العلم والمنهج العلمي ، فإننا يجب أن نعتمد على العلم والمنهج العلمي في حل كل ما يواجهنا من مشكلات وفي تحقيق كل من نصبوا إليه من غايات ، وأمام تعقد الحياة الحديثة وصعوبة التكيف وإياها ، تصبح هناك ضرورة لتعيين أخصائي نفسي مؤهل ومدرب تدريبًا جيدًا ليعمل في كل تجمع بشرى كالنادي والمحكمة والمصنع والبنك والمدرسة والكلية وما إلى ذلك يقدم الخدمات النفسية والرعاية النفسية لكل من يحتاج إليها ، وقاية وعلاجًا وتشخيصًا .

بل إن القادة وما يصدرونه من قرارات حاسمة لها أثر سيكولوچى عميق على نفسية أبناء المجتمع ، يحتاجون إلى وجود مستشارين من علماء النفس لتقويم القرارات والمشروعات والسلوكيات قبل وبعد صدورها لتحاشى الآثار النفسية السالبة ، ولضمان تكوين اتجاهات

إيجابية لكفالة تنمية روح الوطنية والتضحية والفداء والانتماء الوطني والإسلامي .

والحقيقة أن علم النفس لم يعد قاصرًا على تقديم خدماته العلمية والمهنية للطوائف أو الفئات الشاذة في المجتمع الحديث كالمجرمين والجانحين وضعاف العقول والمرضى العقليين والنفسيين وأرباب الاضطرابات السيكوسوماتية ، وحسب ، ولكن نشاطه امتد ليشمل كل مجالات الحياة العصرية كالتعليم والصناعة والتجارة والسياسة والسياحة والفندقة والحرب والسلام والتنمية والإدارة والإعلام وما إلى ذلك .

بل لقد وجد أن الأسوياء من الناس يحتاجون للخدمات النفسية كما يحتاجها المرضى والشواذ .

ففي دراسة أمريكية على مجموعة سوية من طلاب الجامعة من الأصحاء جسديًا ، طلب منهم الباحث أن يدون كل من لديه مشكلة أو مسألة يريد أن يتحدث فيها مع الأخصائي النفسي ، وكانت المفاجأة أن الغالبية العظمى دونت أسمائها طالبة مقابلة الأخصائي النفسي أو أخصائي الإرشاد للتحدث عما يعانون منه من المشكلات النفسية والأسرية والتعليمية .. إلخ .

ولنا أن نتوقع مثل هذه النتيجة وما يتجاوزها إذا سألنا مجموعة من العمال أو المواطنين الكادحين أو الجند أو الفلاحين أو غيرهم ممن يتحملون أعباء الحياة الحديثة ومشاقها .

ونظرًا لاتساع دائرة المشاكل والأزمات والتوترات النفسية في كل مكان ، فإنه يتعين فتح مراكز للبحث النفسي لدراسة مسائل مثل الجريمة والجنوح والانحراف والإدمان والتطرف والإرهاب والغلاء ومشاكل أخرى كالسلبية واللامبالاة ، وعدم تحمل المسئولية ، والمشكلة السكانية من جوانبها النفسية ، ومشاكل التعليم والدراسة والقبول بالجامعات والبطالة مشاكل الأسرة والشباب والمراهقة الشيوخ ، وما إلى ذلك كإنشاء مراكز للتوجيه المهني والتدريب المهني تقوم على أسس سيكولوچية وعلمية .

يخدم علم النفس ، أو بالأحرى ، في الإمكان أن يخدم في جميع مجالات الحياة العصرية ، ولنسوق على ذلك مثالًا – دوره في مجال دراسة الجريمة وتفسيرها والوقاية منها ودوافعها ومكافحتها والتعرف على دوافعها وأسباب حدوثها .

دور علم النفس في مجال الجريمة :

يهتم علم النفس بدراسة السلوك السوي منه والشاذ ، وعلى وجه الخصوص يهتم أحد فروعه الحديثة بدراسة الجريمة وهو علم النفس الجنائي الذي يهتم بدراسة الجريمة ، وأسبابها ،

وشخصية المجرم ، وسماته ، فيدرس أنواع الجريمة باعتبارها ظاهرة نفسية واجتماعية ، وليس باعتبارها ، كما يعرفها القانون ، ظاهرة قانونية استنادا إلى النص القائل بأنه لا جريمة بلا نص . فإذا لم ينص في قانون العقوبات في مجتمع ما في حقبة ما ، على أن سلوكا معينًا مؤثمًا أو معاقب على فعله ، فلا جريمة في الأمر ، فالجريمة نسبية لاختلافها باختلاف الزمان والمكان ، وهي شخصية فلا يسأل عنها إلا فاعلها أو محرضه .

وتختلف الجرائم شدة وبساطة ، ولذلك تقسم إلى مخالفات وجنح وجنايات ولا شك أن للجريمة أسباب نفسية شعورية ، أي يعيها الفرد ويفطن إليها ويدركها ، وأسباب أخرى لا شعورية لا يعيها ولا يدركها ولا يعترف بها لنفسه أو لغيره ، وهناك أيضا العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والوراثية أو العضوية التي تلعب أدوارًا متفاوتة في حدوث الجريمة .

تفسير الظاهرة الإجرامية :

وإذا كان هناك في التراث العلمي محاولات لتفسير السلوك الإجرامي ، بإرجاعه إلى عامل واحد كالوراثة أو العوامل العضوية أو التكوينية أو الجبلية فإن الاتجاه المقبول الآن هو الاتجاه المتعدد العوامل النابع من النظرة الشمولية ولقد فشل القول بعامل واحد في تفسير الظاهرة الإجرامية ، سواء أكان هذا العامل نفسيًا شعوريًا ، أم كان اجتماعيًا أم اقتصاديًا . الاتجاه المقبول ، إذن هو النظر للجريمة نظرة شمولية في ضوء العوامل السلبية المتعددة وهي :

(أ) العوامل الوراثية :

أي ما ينتقل للإنسان من سمات وصفات وخصائص وقدرات وميول من آبائه وأجداده عَبر ما يعرف باسم ناقلات الوراثة أو الصبغيات أو الجينات - ويؤيد هذا الرأي ما يلاحظ من تشابه السلوك الإجرامي لدى الآباء والأبناء ، أو عَبر أجيال متعددة من أسر بعينها . وتزايد هذا التشابه أو ذلك الارتباط كلما زادت درجة القرابة .

والقول بالوراثة ، وحدها ، يغلق الأبواب ويوصدها أما البحث عن أسباب أخرى ، ويغل أيدينا عن محاولة الإصلاح والتعديل والتأديب والتهذيب مادام الأمر مقدرًا وراثيًا . اللهم ما يسعى إليه فرع جديد من العلوم البيولوچية وهو (الهندسة الوراثية) ، إذا يحاول هذا الفرع تحسين السلالات عن طريق تحسين الوراثة أو الجينات والتخلص من الجينات الضعيفة .

(ب) العوامل البيئية :

المسئولة عن حدوث الجريمة والجنوح والانحراف ، ومن ذلك خبرات الفشل والإحباط والقسوة والطرد والنبذ وانعدام الرعاية والإشراف والرقابة الأبوية واختفاء القدوة الحسنة والمثال الطيب الذي يقتدى به ، وتوفر أقران السوء أو رفقاء السوء ، والحياة في محيط أسرى محطم ، من جراء الطلاق أو الانفصال أو الهجر أو موت أحد الآباء أو كليهما ، والتنشئة النفسية والاجتماعية غير الصالحة ، والتعرض للأمراض والحوادث والإصابات ، ونقص التغذية وما إلى ذلك مما يحيط بالفرد بعد ميلاده من عناصر البيئة بشقيها : المادي الجغرافي أو الفيزيقي ، والمعنوي أو الاجتماعي أو النفسي ، كالنظم والعادات والتقاليد والثقافات الفرعية التي قد تقبل الإجرام وتشجعه مثلًا .

(جـ) مجموعة العوامل الميلادية :

وهى تلك التي لا تنتمي إلى البيئة لأنها ليست مكتسبة من البيئة التي يعيش الفرد في كنفها ويتفاعل وإياها ، وليست وراثية أو منقولة من الآباء والأجداد . ولكن الإنسان يولد مزودا بها أو يصاب بها عند الميلاد ، من ذلك ما يلقاه الجنين من صعوبات الولادات القيصرية أو المتعثرة ، كالاختناق أو تقصير بعض خلايا الدماغ أو نقص إمدادات الدم والأكسجين إلى دماغ الطفل أو تعرض دماغ الطفل للأذى من إجراء ما قد يستخدم من آلات لجذبه من الرحم .

ومعلوم أن رحم الأم إن هو إلا بيئة ينمو فيها الطفل ، ولذلك يتأثر بما يقع للأم من حوادث ، وإصابات وما تتعرض له من السموم ، أو ما تتعاطاه من أدوية أو عقاقير دون الاستشارة الطبية ، وما يعتريها أو ينتابها من نوبات الانفعال الحادة ، وما تصاب به من أمراض كالحصبة الألمانية ، التي وجد أنها تصيب الطفل بالتخلف العقلي إذا أصيبت بها الأم الحامل . كذلك قد يؤدى اختلاف فصيلة دم الأم والأب إلى تكوين أجسام مضادة في جسم الطفل مما يعرضه للإصابة بالصفراء أو فقر الدم ، وذلك إذا كانت فصيلة دم الابن مختلفة عن فصيلة دم الأم الحامل .

ومن الناحية الوضعية والواقعية يمكن أن نتصور المعادلة الآتية في تلخيص أسباب نشأة السلوك الإجرامي أو الانحراف أو الإصابة بالمرض وتأخذه هذه النظرة في الحسبان ، مقدار مقاومة الفرد وقدرته على تحمل ما يسقط فوقه من ضغوط وما يتعرض له من احباطات إلى

جانب عاملي البيئة والوراثة ، وضرورة مرور فترة زمنية طويلة نسبيًا يكون الفرد فيها معرضًا لسقوط الضغوط عليه فالمؤثرات العارضة الوقتية يزول أثرها بزوالها ، فضلًا عن علاقة التفاعل أو التأثير والتأثر أو التأثير المتبادل بين عناصر هذه العوامل السببية ، فهي تؤثر وتتأثر ببعضها بعضًا . وعلى ذلك يمكن وضع المعادلة الآتية في تفسير السلوك الإجرامي :

$$\text{السلوك الإجرامي} = \frac{\text{الوراثة} \times \text{البيئة} \times \text{فترة زمنية}}{\text{المقاومة}}$$

ويتناول علماء النفس دراسة عوامل فرعية في تفسير الجريمة وحدوثها من ذلك نزعة استهداف الجريمة . فإذا كان هناك في الحقل الصناعي نزعة استهداف التورط في الحوادث بين العمال ، وهى عبارة عن ميل لا شعوري للتورط في الحوادث وإصابات العمل ، فالمثل هناك نزعة (استهداف التورط في الجريمة) لأسباب لا شعورية تكمن في اللاشعور .

وترتبط الجريمة بظواهر أخرى شتى من ذلك الفقر والإدمان والغلاء والبطالة والتطرف والظلم الاجتماعي ، حيث يفقد الإنسان وعيه وإدراكه ، ومن ثم يتورط في الجريمة أو تدفعه الرغبة في إشباع حاجته إلى الإدمان ، وهى حاجة باهظة التكاليف حيث تدفعه إلى السرقة أو القتل أو الاتجار والجلب في مجال المخدرات ، وبذلك يتحول من مجرد مريض مدمن إلى مجرم يقف في مواجهة القانون .

فالإدمان يصاحبه حالة من فقدان الوعي أو البصيرة والإدراك ، ولذلك قد يتورط الفرد في الجريمة . ومن هنا تبرز دراسات العلاقة بين الجريمة والإدمان ظاهرة الإدمان يزداد انتشارها في هذه الأيام مواكبة مع تزايد الجريمة والإرهاب والانحراف عمومًا ، هذه الظاهرة يكشف تحليلها عن عدة عمليات تتمثل في :

(أ) **"الاعتمادية"** الاعتماد المتزايد للجسم وخلاياه ووظائفه على تناول العقار المخدر وتوقف هذه الوظائف إذا لم يتوفر العقار فيما يعرف باسم (الاعتمادية) ولا يختلف أمر الاعتماد هذا إذا كان الإدمان نفسيًا أم فسيولوجيًا فكلاهما يدفع لقهر الإنسان وعبوديته للمادة المخدر .

(ب) **"الاحتمالية"** أي قدرة الإنسان المتزايدة على احتمال الأثر المخدر للعقار أو الأثر التسممي للعقار المخدر ، زيادة القدرة على تحمل كميات متزايدة بالتدريج على ذات

العقار لإحداث نفس التأثير التخديري ، ولذلك يحتاج المدمن لجرعات متزايدة من العقار ، جرعات تأخذ في التزايد باستمرار ، مما يعرضه للوفاة أو الجنون .

(جـ) **"الانسحابية"** وتتمثل فيما يعانى منه المدمن في حالة انسحاب العقار المخدر من بين يديه وعجزه عن تناوله ، ولذلك يعانى من جملة أعراض بالغة الشدة والقسوة والألم والتعاسة والاكتئاب كتقلص العضلات وتشنجها ، والرشح واحمرار العينين ، والهلاوس والضلالات وفقدان الشهية وما إلى ذلك من أعراض التي تنجم عن انسحاب العقار ، وعدم قدرة المدمن على تناوله ولذلك ليس غريبًا أن يجعل علم النفس من بين اهتماماته قضية الإدمان وأثرها في تفشى الجريمة والدعارة وغير ذلك من ضروب الجنوح والانحراف ، والشذوذ الإداري ، كالرشوة والاختلاس والتزوير والتزييف وما إلى ذلك من انهيار أسرة المدمن وفقدانه لوظيفته ومكانته وصداقاته وكرامته وسمعته مبرزًا الجوانب الشاذة من الجريمة ، وخاصة جرائم الاغتصاب ، وهتك العرض ، والسرقة القهرية ، أو ما يعرف اصطلاحًا باسم هوس السرقة أو الولع بإضرام النيران أو هوس الحريق ، وغير ذلك من مظاهر الشذوذ الجنسي كالجنسية المثلية وجرائم الخطف والهيام بالأطفال وبحث الموتى والسادية والماشوسية والفيتشية والتلصص الجنسي والاستعراء الجنسي وما إلى ذلك إذا كان الأمر كذلك ، فإنه يدرس أيضًا أثر الذكاء أو الضعف العقلي في الجريمة ، ومدى احتمالية تورط ضعاف العقول في جرائم كالدعارة والتسول والتشرد والسرقة وارتباط نمط آخر من الجريمة بالذكاء المرتفع كجرائم التزوير والتزييف والتجسس والجرائم السياسية وجرائم السرقات الكبرى التي تحتاج لي تخطيط ودرجة عالية من الذكاء .

ويهتم علم النفس الجنائي بمدى أمكان تقدير الإعفاء من المسئولية الجنائية لمن يرتكب فعلًا مجرمًا وهو في حالة فقدان الوعي أو التمييز بين الصواب والخطأ أو الحلال والحرام أو لا يعلم أطلاقًا طبيعة ما يقوم به من أعمال كما هو الحال في حالة الذهانات العقلية الحادة ، حيث يكون الإنسان في حالة يشبه فيها الحيوان الأعجم .

وفي هذا الصدد يتناول علم النفس أيضًا موضوعًا طريفًا وهو موضوع الشخصية السيكوباتية ، وإلى أي مدى يمكن أن يتورط صاحب الشخصية السيكوباتية في الجريمة

والجنوح والانحراف ، وعما إذا كان في الإمكان إعفائه من المسئولية الجنائية . ويمتد اهتمام علم النفس فيدرس سن المسئولية العقلية عمومًا قبل أن يقرر المسئولية الجنائية .

النزعة السيكوباتية :

معروف أن السيكوباتية هي : اضطراب من الاضطرابات الشخصية يعانى صاحبه من ضعف الضمير ، عدم الإحساس بالمسئولية ، و عدم الرغبة في تحملها ، ويمتاز الشخص السيكوباتي بعدم الإحساس بالذنب أو بتأنيب الضمير بعد ارتكاب الأعمال غير الخلقية ، كما أنه لا يستفيد من تجاربه في الماضي ، بل حتى لا يستفيد من العقاب ، ويمتاز بالعدوان والرغبة الجامحة في إشباع دوافعه على حساب الآخرين ، ولا تؤثر حالة السيكوباتية على ذكاء المصاب ، ولذلك نجد كثير منهم يشغلون مناصب لا بأس بها ، ولكنهم يتورطون في جرائم تحتاج إلى قدر من الذكاء ، كالنصب والاحتيال والتزوير والتزييف . وترجع إصابة هؤلاء إلى عدم نمو الضمير الخلقي نموًا طبيعيًا لانعدام الرعاية والإشراف الأبوي ، وغالبًا ما نجد هؤلاء بين جناح الأحداث ومحترفات الدعارة ، ويعجز المريض عن ضبط وقمع الدوافع المضادة للقيم الخلقية [1] .

وقد تكون السيكوباتية أحد دوافع الجريمة . وفي الأونة الأخيرة ظهرت الحاجة إلى دراسة ظواهر مثل التعصب والتطرف والعنصرية والتمييز العنصري والتسلط والدكتاتورية وما إلى ذلك من ظواهر العصر .

تعريف التعصب :

فالتعصب يعنى نوعًا من العقيدة أو الحكم موال أو مضاد لشيء أو لشخص أو جماعة أو لمبدأ أو فلسفة أو جنس معين ، كالتعصب العنصري على شرط ألا يكون على أساس أدلة صحيحة ، وليس من السهل تعديله أو تغييره بتوفير الأدلة المضادة ، وقد يوصف بأنه اتجاه أو عاطفة تجعل الفرد يميل لفعل أو التفكير أو الإدراك أو الشعور إزاء الناس الآخرين بطريقة غير موالية أو موالية [2] .

فالتعصب اعتقاد لا تسانده الأسس أو البراهين أو الحقائق ، وهو بذلك يتخلف عن

---

(1) عبد الرحمن العيسوي ، النمو الروحي والخلقي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، القاهرة والإسكندرية ، 1980 .

(2) عبد الرحمن العيسوي ، النمو الروحي والخلقي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، القاهرة ، 1980 .

الاتجاه العقلي الذي يتوفر فيه عنصر معرفي بين مقوماته إلى جانب الشعور والسلوك ومن المفاهيم المهمة التي يلزم الوعي بها في هذه الأيام مفهوم التطرف .

شخصية المتطرف Extremist:

يشير إلى الشدة أو المبالغة أو الصرامة أو الإفراط والمغالاة والذهاب في أي موضوع أو في السلوك إلى أقصى الأطراف أو الذهاب إلى أبعد الحدود أو الوصول إلى نهاية الطريق أو إلى نهاية الطرف الآخر أو البلوغ إلى الدرجة القصوى في السلوك أو في الاتجاهات والعقائد والآراء والأفكار ، واتخاذ أو انتهاج الإجراءات المتطرفة والشخص المتطرف Extremist يطلق عليه أحيانًا الشخص الراديكالي والراديكالية تنبئ بحدوث هلاك قريب . والتطرف لغة معناها تجاوز حد الاعتدال والتوسط . ولذلك لا تطرف في الإسلام بل وسطية واعتدالية . وقد يكون التطرف في الأمور السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الدينية والتطرف قد يكون فرديًا بمعنى قيام فرد واحد بممارسته ، وقد يكون جماعيًا تمارسه جماعة من الناس أو طائفة من الطوائف .

والشخص المتطرف جامد الفكر متصلب الرأي ، حاد المزاج ، ضيق الأفق يتشبث برأيه ويرفض الحوار فيه ، ويتمسك بوجهة نظره حتى وإن كانت خاطئة أو لا تساندها الأدلة والوقائع والبراهين . والمتطرف بعيد عن الواقع والواقعية ويؤمن بالأفكار الجامدة الصماء التي يعتبرها مطلقة وصادقة ولا تقبل الجدال أو التعديل أو التحوير .

والمتطرف منعزل يعيش في عالمه المغلق على ذاته ، لا يقبل النقد ولا يحتمله ، فضلًا عن بعده عن الامتثال لقيم المجتمع ومثله ومعاييره وتقاليده السائدة ، ومن ثم لا يدين بالولاء أو الطاعة أو الالتزام .

والمتطرف يبتعد عن المرونة الذهنية ولا يؤمن بالأخذ والعطاء وتبادل الرأي والمشورة والحوار . والمتطرف تفكيره ليس تفكيرًا علميًا لأن العلم يؤمن بالدينامية ، والتغير ، والتطور ، ونمو الأفكار ، وتعديلها وفقًا لتغير الحقائق الواقعة ، ووفقًا لما تظهره التجربة والقياس ، وفي العلم الكلمة الحاسمة للتجربة .

والمتطرف شخصية متسلطة تريد أن تفرض رأيها ، ولو بالقوة ، وتعتقد أنها على صواب ، وأن جميع الناس على خطأ .

والتطرف إما أن يذهب إلى أقصى اليمين أو إلى أقصى اليسار في الأمور السياسية أو الثقافية أو العنصرية أو العرقية والسلالية مثل هذا الجنوح اليساري أو اليميني يخلق بطبعه علاقة عداء مع المجتمع ، وتصادم معه ، لأن المجتمع دائمًا يؤمن بالتوسط والاعتدال .

والمتطرف يسعى لفرض آرائه ، وهو في سبيل ذلك قد يعتدي ويرتكب الجرائم ، ويسلك سلوكًا مضادًا للمجتمع .

والمتطرف يريد أن يقهر الجماعة ، وأن يخضعها لرأيه . ولا يؤمن المتطرف بالقول المأثور المنحدر إلينا من الفلسفة اليونانية القديمة بأن (الفضيلة وسط بين طرفين كلاهما : رذيلة أو إفراط وتفريط) فالزيادة عن الحد سلبًا أم إيجابًا تنقلب إلى ضدها . والتطرف مقضى عليه لا محالة ويتضمن ذاتيًا عناصر فنائه .

ويهتم علم النفس الجنائي بدراسة شهادة شهود العيان وما قد يعتريها من عوامل الخطأ الشعوري أو اللاشعوري ، ونزعة الإنسان لاستكمال الفجوات التي تقع في تذكرة وفي إدراكه وما تتعرض له شهادة الشهود من تأثير النسيان والنزوع إلى ملء الفجوات من عنديته ، وغير ذلك مما يعرف باسم عامل الإغلاق في الإدراك الحسي . ويدرس علم النفس تلك الدراما التي تدور في رحاب قاعات المحكمة وما فيها من مؤثرات تتناول المتهم والدفاع والقضاء والمدعين والرأي العام وأثره على الدعوى والقضائية ، وكيفية التأثير في القضاة وإقناعهم ، وجذب انتباههم ، وترتيب الأدلة ، بحيث تؤتى ثمارها المرجوة وتستخدم بعض التقنيات الفنية في مجال الجريمة والقضاء ، منها كشاف الكذب للتحقق من مدى ارتكاب المجرم للجريمة المنسوبة إليه من عدمه – وتقوم فكرته على قياس التغيرات الكهربائية التي تطرأ على سطح الجلد لدى المتهم لما يعتريه من العرق وزياد قطراته على سطح الجلد . هذا العرق الذي يزداد نتيجة للكذب ومن ثم وخز المضير عندما يسأل المحلل المتهم بعض الأسئلة أو يسرد عليه بعض الكلمات المتعلقة بالجريمة وظروفها وملابساتها ودوافعها ومكان حصولها والأداة المستخدمة فيها وأسماء الضحايا .

على أن النتائج المستمدة من كشاف الكذب لا يعتد بها إلا كقرينة فقط وإلا إذا قام بتشغيل هذا الجهاز أخصائي مدرب ومؤهل تأهيلًا يطمئن إليه .

هذا ولا تقتصر الدراسة في علم النفس في مجال الجريمة على الجوانب العملية التطبيقية

أمام المحاكم وهيئات التحقيق ، لكن لهذه الدراسة جوانبها النظرية . فيرتد إلى الوراء ليدرس تاريخ تفسير الجريمة ويتناول نظريات كنظرية لا مبروزو وقوله بأن المجرم مولود مجرمًا وقوله بالانحطاط التكويني للمجرم . وغير ذلك من النظريات العضوية أو الفيزيقية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية ودراسة العوامل التي تدفع للسلوك الإجرامي .

ومن ذلك فرض الإحباط ومؤداه أن تعرض الفرد لمواقف الفشل والإحباط هو الذي يدفعه للسلوك العدواني ، ومنه الجريمة والانحراف والجنوح والإرهاب .

ولذلك فمن الأهمية بمكان أن يتغير نظرة المجتمع للمذنب من كونه مجرمًا إلى كونه مريضًا يحتاج إلى العلاج وإعادة التأهيل والتدريب ، بحيث يعود بعد قضاء العقوبة عضوًا نافعًا في المجتمع .

ومن هنا تبدو الدعوة لاستخدام العلم في مقاومة مرجات الإرهاب الحالية ومكافحته والوقاية مستقبلًا من شره وحماية الشباب من التورط والسقوط في مستنقع الإرهاب السحيق .

ترى كم نحن في حاجة إلى الوعي السيكولوچي والثقافة السيكولوجية في هذا العصر بالغ التعقيد والصعوبة ؟

هذا مجرد مثال واحد للفكر السيكولوچي والمنهج السيكولوچي في دراسة ظاهرة كالإجرام والإرهاب والجنوح والانحراف ، وكيف يتم تطبيق هذا العلم الناشئ الفتى فيها .